تواصل أعمال لجنة متابعة المسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014م

الثورة / شوقي العباسي

عقدت اللجنة الخاصة بمتابعة المسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014م اجتماعها الثاني برئاسة الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد علي بورجي وبحضور الأخ مطهر احمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان وأعضاء اللجنة من الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

الاجتماع ناقش ما تم انجازه من قبل ممثلي الجهات في اللجنة بخصوص الاستبيان المرسل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا الخاص بالمسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذا لعقد مؤتمر 2014م وذلك في إطار مهمة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994م تلبية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أوصى بمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر وحث الدول على إجراء المراجعة التنفيذية اللأزمة لما تم تحقيقه.

الاجتماع استعرض الملاحظات التي تم طرحها من قبل أعضاء اللجنة حول الاستبيان والمحاور التي شملها الاستبيان التي تتناول السكان والنمو الاقتصادي والنمو السكاني والتحضر والهجرة الداخلية والهجرة الدولية والتنمية بالإضافة إلى الأسرة ورفاهية الفرد وكذا السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والنمو السكاني والهيكل السكاني ومعالجة احتياجات المراهقين والشباب ومعالجة مواضيع الشيخوخة واحتياجات كبار السن واحتياجات المعاقين واحتياجات السكان الأصليين والحقوق والصحة الإنجابية والأمراض والوفيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالإضافة إلى السكان والتنمية والتعليم.

الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة أشادت بالآلية المتبعة في اليمن باعتبارها من أفضل الآليات المتبعة في تعبئة الاستبيان الذي تنفذه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان يهدف إلى قيام الدول الأعضاء في الاسكوا بتعبئة الاستبيان وإعداد تقرير وطني ليتم اعتماده كأساس في إعداد التقرير الإقليمي الذي سيتم تقديمه للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014م.

تنظيم الأسرة.. دور كبير في خفض معدلات النمو السكاني

تقرير /رجاء عاطف

في إطار مواجهة ومحاربة الشائعات الخاطئة تجاه عملية تنظيم الأسرة ووسائلها أوضحت دراسة إحصائية حديثة أن انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة أسهم في ايجاد انخفاض بطيء في معدل الخصوبة البشرية في اليمن خلال السنوات الأخيرة الماضية .

وأشارت الدراسة التحليلية التي أعدها رئيس الجهاز المركزي للإحصاء (سابقا) الدكتور أمين محمد محيي الدين بعنوان الخصوبة البشرية في اليمن (مستوياتها واتجاهاتها وأنماطها وتبايناتها) إلى أن الخصوبة في اليمن بلغت 6.1 مولودا لكل أنثى عام 2004م بعد أن كانت 8 مواليد عام 1986م .

ولفتت الدراسة إلى أن الخصوبة في اليمن خلال تلك المرحلة تأثرت بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية في المجتمع كتعليم المرأة ودخولها سوق العمل وتحسين أوضاعها الصحية والتحضر، إضافة الى أن العمر عند الزواج الأول لدى الإناث قد ارتفع إلى حد ما، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة المتزوجات في الفئات العمرية الصغيرة (دون 25 سنة) وبالتالي انخفاض معدلات الخصوبة لهذه الفئات وانعكاس ذلك على المستوى الإجمالي بدرجة بسيطة.

وبينت أنه بالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات الخصوبة والمواليد إلا أنها ما زالت من أعلى المعدلات في الدول العربية بل وفي الدول النامية عموماً حيث تمثل اليمن المرتبة الأولى بين الدول العربية ارتفاعاً في معدل الخصوبة.

من جانب آخر أظهرت دراسة بحثية أخرى أجرتها منظمة "ماري ستوبس" الدولية بتكليف من وزارة الصحة العامة والسكان أن 32 بالمائة فقط من النساء المتزوجات في اليمن يستخدمن حاليا إحدى وسائل تنظيم الحمل، رغم أن 96 بالمائة من الرجال والنساء يعرفون على الأقل إحدى وسائل تنظيم الأسرة.

وأفادت الدراسة التي شملت 1400 رجل وامرأة في سن الإنجاب بين عمر 15 و49 عاما، نشرت وسائل إعلام حكومية مقتطفات منها، وهدفت إلى تحديد معارف واتجاهات وممارسات النساء والرجال حول وسائل تنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً وخاصة الإيدز، أن النساء في الحضر يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة أكبر من الريف بنسبة 34 في المائة مقارنة مع 14 في المائة في المناطق الريفية.

وكانت حبوب منع الحمل هي أكثر الطرق المعروفة شيوعا واستخداما بنسبة 13 في المائة يتبعها اللولب بنسبة 6 %، والحقن بنسبة 4 % في حين أن 7 % يرون طرقا تقليدية لتنظيم الأسرة مثل الرضاعة الطبيعية والامتناع الدوري والعزل.

وأفادت الدراسة أن متوسط سن الزواج لدى النساء 17 عاما، ولدى الرجال 22 عاما، كما أن نصف النساء المتزوجات حملن أربع مرات بينما ثلثهن حملن أكثر من سبع مرات.

وعبر 36 % من عينة الدراسة عن عدم رغبتهم في تنظيم الأسرة، بينما لم يستخدم 24 %من النساء المتزوجات وسائل تنظيم الحمل بسبب عدم موافقة الزوج والأسرة، ولم يستخدم 10 % الوسائل لعدم معرفتهن بوجود تنظيم للأسرة، 6% امتنعوا عن استخدامها لاعتقادهن الخاطئ بتأثيراتها الجانبية.

من جانب آخر أشارت رئيس قسم تنظيم الأسرة بمستشفى الروضة العام مديرية بني الحارث فوزية يعقوب إلى أنه لوحظ أن عدد المترددين اسبوعياً ممن يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة موزعة بإجمالي 306 حبوب الرضاعة ، 1093 من الحبوب المركبة (حبوب منع الحمل) ، والحقن 46 ، واللوالب61 ، والواقي 645 ، وتعتمد هذه الوسائل في انجاحها إلى اقتناع كلا من الرجل والمرأة ..

واشارت إلى أنه يتم خلال الزيارة الأولى للزوج والزوجة التوعية بشرح الفوائد والمنافع وكذا الآثار الجانبية وعيوب كل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة حتى يتم التفريق بين الشائعات والأعراض المصاحبة لكل وسيلة إلى جانب التوعية والتثقيف الصحي في الجوانب الصحية وغيرها ..

بحث علمي يمنح صحيفة الثورة الصدارة في تناول المواضيع الصحية والسكانية

القاهرة–الثورة – خاص

منح معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة الباحث فايز حيدر الفقيه درجة الماجستير في الإعلام بتقدير جيد جداً في رسالته المسومة بـ (دور الصحافة اليمنية اليومية في التوعية الصحية– دراسية مسحية للمضمون والجمهور).

قدم الباحث شرحاً موجزاً لما تم التوصل إليه في الدراسة وما حملتها من إضافات جديدة في مجال الإعلام الصحي ودور الصحافة اليمنية اليومية ووسائل الإعلام المختلفة في نشر المفاهيم التوعوية والوقائية وكيفية الوصول إلى رفع نسبة الوعي الصحي في المجتمع، إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي تخدم القطاع الصحي والوقاية من الأمراض التي تهدد الصحة العامة في اليمن والمنطقة العربية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم القضايا الصحية التي تُعنى بها الصحف اليومية اليمنية وعلاقة هذه القضايا الصحية بالإستراتيجيات الصحية العالمية، مع رصد وتحليل تأثير السياسة التحريرية على معالجتها، وما لها من أثر على قراء الصحف في المجتمع اليمني في رفع نسبة الوعي الصحي بالأمراض والوبائيات التي قد تهدد حياته اليومية.

الدراسة توصلت إلى حصول صحيفة الثورة على الترتيب الأول بين الصحف اليمنية اليومية تناولا للمواضيع الصحية. إضافة إلى تصدرها على الترتيب الأول من حيث المتابعة العالية من جانب المبحوثين. حيث جاءت صحيفة الثورة بنسبة بلغت 71.29%، وجاء في الترتيب الثاني صحيفة الجمهورية بنسبة 48.51% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، كما خرجت الدراسة برؤية إعلامية واضحة للإعلام الصحي في اليمن.

وأوصت الدراسة إلى السعي في ايجاد العمل الجماعي والمشترك مع الجهات الحكومية المختلفة في نشر التوعية الصحية في المجتمع، إضافة إلى العمل على دمج بعض مفاهيم التوعية الصحية والوقاية من الامراض في المناهج المدرسية للمراحل التعليمية المختلفة.

لجنة الحكم والمناقشة أشادت بالرسالة وبجهد الباحث موصفة الدراسة من الرسائل العلمية المتميزة والجديرة بالاهتمام، إضافة إلى ما تتميز به من موضوعية وعمق في مجال الإعلام الصحي والوقائي معتبرة الدراسة رافدا جديدا للمكتبات العلمية في الوطن العربي.

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت2014

تحديث للبيانات ومساعدة راسمي السياسات في إعداد خطط التنمية المختلفة

الثورة/ شوقي العباسي

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت يعد أحد أهم عناصر نظام الإحصاءات الرسمية في كافة الدول باعتبار أن مهمته الأساسية توفير البيانات والمعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان لتكون الأداة لراسمي السياسات والمخططين وصناع القرار لتشخيص المشاكل وإعطاء التوجيهات وتقييم الواقع .

وتكتسب التعدادات السكانية أهمية كبيرة في دول العالم لكونها توفر قاعدة بيانات إحصائية شاملة للسكان والمساكن والمنشآت والتي يتم تحديثها كل عشر سنوات .

تحرص بلادنا على الالتزام بتوصيات الأمم المتحدة بشأن إجراء التعداد لتحديث قاعدة البيانات الإحصائية للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لكافة المستويات الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية المعتمدة للجمهورية ، بالإضافة إلى أن شمول البيانات يعتبر من الأساسيات في عملية التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم لجميع الأنشطة في مختلف قطاعات الدولة.

أهداف التعداد

التعداد العام للسكان يهدف إلى معرفة حجم السكان ومعدل النمو واتجاهاته ومعدلات الزيادة الطبيعية والتوزيع النوعي والعمري والجغرافي للسكان وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية على مستوى التقسيمات الإدارية والحضرية بالإضافة إلى التعرف على حجم حركة السكان والقوى العاملة بين المحافظات لقياس معدلات الهجرة الداخلية وخصائصها واستخراج المؤشرات الإحصائية الحديثة للهجرة الخارجية . كما يهدف التعداد إلى توفير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية اللازمة لخطط التنمية بالإضافة إلى توفير بيانات إحصائية حديثة عن الفئات الخاصة والتي من خلالها يمكن رسم الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتحسين الوضع المعيشي والصحي والتعليمي لتلك الفئات، كما يهدف التعداد إلى توفير بيانات إحصائية تساعد المختصين بالسجل المدني على بناء نظام متكامل لتعميم الرقم الوطني بالإضافة إلى إيجاد إطار دقيق لاختيار العينات للمسوحات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء وكذا تحديث قاعدة البيانات لخارطة الخدمات الأساسية التي يستفاد منها في تخطيط الخدمات والمشاريع التنموية في المحافظات، كما يهدف التعداد إلى توفير قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الفقر لتمكين الجهات المختصة من تطوير آليات التخفي من ظاهرة الفقر في إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية الألفية .

ومن خلال ما تم طرحه نرى أن الجهاز المركزي للإحصاء يسعى إلى تنفيذ التعداد العام 2014م وفقاً للأسس والضوابط العلمية الحديثة ومواكباً للتطورات، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الدولية في هذا المجال، بما يضمن توفير احتياجات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشروع وطني

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014 مشروع وطني توفر بياناته حاجات المستخدمين ومتطلباتهم ، وبالتالي فإن إنجاح هذا العمل الكبير من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التعداد وضرورة مشاركة الجميع في إنجاحه ضرورة لتعزيز الوعي المجتمعي بأهميته.

نتيجة للخصوبة العالية

سكان اليمن يزدادون بواقع مليون شخص في أقل من سنتين

تقرير / عادل البعوة

تبين الإحصائيات السكانية لليمن تضاعف أعداد السكان بشكل كبير خلال العقود الستة الماضية (3.5) مرات، حيث كان سكان اليمن في العام 1950م نحو (4.39) مليون نسمة وارتفع إلى (5.2) مليون عام 1960م، حينها لم يكن معدل النمو السكاني يتجاوز نسبة 1.61 % حتى العام 1970م وهي نسبة نمو معقولة إلى حد ما، لكن الوضع تغير خلال عقد الثمانينات وشهدت اليمن قفزة نوعية في عدد السكان ليصل إلى (12.2) مليون نسمة في العام 1988م.

وخلصت دراسة جامعية حول (علاقة التنمية البشرية والنمو السكاني في اليمن) أعدها الباحث بجامعة صنعاء عبد الحكيم عبد الله البذيجي إلى أن معدل النمو السكاني ارتفع من (3.1 %) في منتصف عقد الثمانينات إلى (3.7 %) عام 1994م ليقترب عدد السكان في نفس العام من 16 مليون نسمة نظراً للارتفاع غير العادي في معدل النمو السكاني والخصوبة العالية، وهذا المعدل يشير إلى أن عدد سكان اليمن سيتضاعف خلال 25 عاماً.

لكن دراسة بحثية أعدتها الباحثة ليلى قائد قاسم حول (محددات النمو السكاني في اليمن) ونالت بموجبها شهادة الماجستير من جامعة حلب السورية رأت أن عدد سكان اليمن سيتضاعف خلال 23.5 سنة وفقاً لمخرجات تعداد 2004م.

وأشارت الدراسة إلى أن محافظة تعز تعد الأولى في عدد السكان والبالغ 2.393.425 نسمة، بينما سجلت أمانة العاصمة أكبر معدل في النمو السكاني بلغ (5.5 %) برغم انخفاض الأمية نوعاً ما وارتفاع الملتحقات بالتعليم والتوفر النسبي لخدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ورعاية الحوامل.

رفض ونفور

وقد ساهمت عدة عوامل في تفاقم المشكلة السكانية في البلاد،حيث أن العادات والتقاليد المجتمعية ظلت لعقود طويلة تمثل المعضلة الرئيسية التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج السكانية في المجتمعات المحلية ووقفت عائقاً أمام وصول الدعم ووسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية إلى المستفيدين. حتى فترة ليست ببعيدة بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن كثرة الإنجاب تشكل قوة اقتصادية وعصبية وتعزز مكانة الأسرة وخاصة في المناطق الريفية، لكن يمكن القول إن الوضع حالياً تغير إلى حد ما في المجتمعات الحضرية وبعض المجتمعات الريفية، وبدأ المجتمع يتقبل فكرة الحديث عن تنظيم النسل وتحديد عدد الأولاد، بعد أن شعر الجميع بالمشكلة الاقتصادية وأثر زيادة عدد السكان في التهام الموارد وضعف جودة الخدمات وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد الوفيات في صفوف الأمهات والمواليد، كما أن النمو السكاني المرتفع باليمن يعيق الجهود الحكومية لمكافحة الفقر والحد من البطالة وقد يشكل. بحسب خبراء في هذا الجانب . تهديداً للاستقرار الاجتماعي في البلاد، حيث أن الفجوة القائمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تزداد اتساعاً ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كون متوسط عدد أفراد الأسرة (6.94) فرد، بحسب تعداد 1994م.

لهذا فإن التقديرات ترجح أن عدد سكان اليمن يزداد بواقع مليون شخص في أقل من سنتين نظراً للخصوبة العالية البالغة (6.2) مولود لكل امرأة نظراً لعدة عوامل ومسببات أبرزها ظاهرة الزواج المبكر وضعف خدمات الصحة الإنجابية في الأرياف وهذا يرتبط بالفقر والبطالة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في البلاد التي تقدر بـ (47 %) لكن معدل الخصوبة يقل في أوساط النساء الحاصلات على تعليم ثانوي فأكثر إلى (2.8) مولود حي لكل امرأة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة الملتحقات الإناث من نسبة الالتحاق بالمدارس للتعليم الأساسي بلغت 41.6 % بحسب تعداد عام 2004م، لكن تقريراً حكومياً حديثاً صادراً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بين ارتفاع عدد الملتحقين في برامج محو الأمية من 118 ألفاً معظمهم من الإناث إلى 193 ألفاً خلال الفترة من 2005 . 2010م بمتوسط نمو سنوي بلغ 8.8 % عن ارتفاع مؤشرات التحاق الفتيات بمدارس التعليم الأساسي في اليمن لتصل نسبتها إلى 67 % في عامي 2010 – 2011م مقارنة بـ 58.2 % في عامي 2005 . 2006م.

آليات ومهام

ومع ذاك فقد تبنت الحكومة اليمنية استراتيجيات وخططاً طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، وعملت على انجاز العديد من التشريعات القانونية التي تساعدها على المضي قدماً في خططها الطموحة الرامية إلى خفض معدل النمو السكاني.

استراتيجيات وخطط

عملت وزارة الصحة العامة والسكان خلال العقدين الماضيين على عكس توجهات الحكومة الرامية إلى خفض معدل النمو السكاني من خلال عقد العديد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات السكانية التي أثمرت إعداد استراتيجيات وخطط صحية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى ولعل أبرزها الاستراتيجية الوطنية للسكان مطلع عقد التسعينيات التي أخفقت في تحقيق العديد من أهدافها لتركيز اهتمامها على المرأة وحدها وتحميلها مسؤولية تحديد النسل حيث كرست كل برامجها من أجل العمل على الحد من معدلات الخصوبة من خلال الترويج لاستخدام وسائل منع الحمل فقط دون ربط ذلك بقضايا تحسين الخدمات التعليمية والصحية للمرأة، بالإضافة إلى الخطط التنفيذية التي شملتها الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من الخطة الخمسية الأولى 1996 . 2000م والثانية 2001 . 2005م والثالثة 2006 . 2010 والرابعة التي نحن في طور تنفيذها 2011 . 2015م، لكن يبدو أن استراتيجيات وخطط الحكومة وبرامجها الكثيرة لم تفلح كثيراً في تقليص الفجوة السكانية والحد من أخطار النمو السكاني وما يمثله من تهديد للاستقرار الاجتماعي، كما أنها لم تحقق أي نمو للموارد الاقتصادية ولم تعمل على تنميتها،نظراً لما صاحب تنفيذ تلك الخطط من قصور في مختلف المراحل، وكذا استمرار النمو وتدني حجم الاستثمار الحكومي في قطاعات التنمية الاجتماعية وغياب العدالة في توزيع الخدمات بين السكان في المناطق الريفية والحضرية.

بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان

تواصل عملية توزيع الحقيبة النسائية لـــ6 آلاف نازحة من أبين

النساء في الوضع الإنساني أكثر ضعفاً ولهن احتياجات خاصة لا تتوفر في مكان النزوح

لحج/ بشير الحزمي

تواصل جمعية رعاية الأسرة عملية توزيع الحقيبة النسائية للنساء النازحات من محافظة أبين وذلك في إطار المرحلة الثالثة من مشروع توزيع الحقيبة النسائية للنازحات والذي تنفذه الجمعية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان مستهدفاً 6 آلاف امرأة نازحة من أبين في مخيمات النزوح بمحافظة لحج أو من تم عودتهن إلى مناطقهن في محافظة أبين.

العميد صالح أحمد البكري وكيل أول محافظة لحج أكد في حفل التدشين الذي أقيم نهاية الأسبوع الماضي بمدرسة الزهراء بمحافظة لحج أهمية تنفيذ هذا المشروع في إطار الجهود الإنسانية التي تقدم من قبل المنظمات الدولية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني للأسر النازحة من أبين .

رعاية واهتمام

وقال إن النازحين من أبين جراء الأحداث التي شهدتها المحافظة من الحرب والتدمير خلال الفترة الماضية قد عانوا كثيرا ويحتاجون إلى مزيداً من الرعاية والاهتمام،موضحا أن قيادة محافظة لحج وكل الخيرين والمنظمات المحلية والدولية قد كان لهم الدور الأكبر في تهيئة أجواء الاستقرار للعديد من النازحين من أبين. مقدرا عالياً دور الكثير من الأسر بمحافظة لحج وشبابها الذين تقاسموا لقمة العيش مع إخوانهم النازحين وأحاطوهم بكل رعاية واهتمام ،معربا عن سعادته في المشاركة في تدشين توزيع الحقيبة النسائية للنازحات من أبين ،وشكره لجمعية رعاية الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على اهتمامهم بالنازحات ودعمهم المتواصل لمختلف شرائح المجتمع. مؤكدا استعداد قيادة المحافظة للتعاون وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه أي عمل إنساني يتم تنفيذه لخدمة الأسر النازحة في المحافظة.

احتياجات خاصة بالنازحات

من جانبها أكدت الأخت أحلام صوفان مسئولة النوع الاجتماعي بصندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية تنفيذ هذه المرحلة من توزيع الحقيبة النسائية للنازحات من أبين باعتبار النساء في الوضع الإنساني أكثر ضعفا ولهن احتياجات خاصة لا تتوفر في مكان النزوح.

وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن هذا المنطلق يعمل مع منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات الصحية والخدمات الإنجابية للمرأة النازحة وغير النازحة ،وفي ظل هذا المشروع يعمل تحت مظلة حماية المرأة وذلك بتوزيع الحقيبة النسائية التي تتوفر فيها الأشياء الأساسية التي تحتاجها المرأة والتي تعينها على الحصول على الخدمات الصحية والغذائية وغيرها وكذا حمايتها من أي عنف قد يواجه المرأة في منطقة النزوح،موضحة أن هذه المرحلة تعتبر الثالثة وتستهدف 6آلاف امرأة متضررة من الحرب التي جرت في أبين في الفترة الأخيرة .

مشيرة إلى أن الصندوق قد استهدف في المرحلة السابقة 13ألف امرأة نازحة من أبين في محافظتي عدن ولحج ،لافتة إلى أن المشروع يستهدف أيضاً بناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية في أبين ولحج على تقديم الدعم النفسي للمرأة النازحة.

منوهة بما يقدمه الصندوق من دعم مماثل للنازحات في حرض حيث سيتم في إطار هذا المشروع خلال هذه المرحلة توزيع 4آلاف حقيبة نسائية للنازحات في حرض.

وقالت أن الحقيبة النسائية التي يتم توزيعها للنازحات بواقع حقيبة لكل نازحة تحتوي احتياجات خاصة بالنساء وستساعد في التخفيف من معاناتهن وتأمين جزء من احتياجاتهن الأساسية الخاصة.

6آلاف حقيبة نسائية

الدكتور فارس الوعيل مسئول برامج الإغاثة بجمعية رعاية الأسرة إلىمنية تطرق إلى الجهود التي تقوم بها الجمعية من خلال تنفيذها لهذا المشروع كاستجابة لحالة النزوح التي تمت نتيجة الأحداث في محافظة أبين .

وقال: لقد نفذت الجمعية في وقت سابق المرحلتين الأولى والثانية والتي تم خلالها استهداف عدد كبير من النازحات في مخيمات النزوح بمحافظتي عدن ولحج . وأن تنفيذ هذه المرحلة يتم وفق إلية معتمدة تتناسب وظروف المرحلة الراهنة . كونه سيتم توزيع 6 آلاف حقيبة نسائية على النازحات من أبين منها توزيع عدد كبير على النساء في محافظة أبين ممن رجعن إلى مناطقهن من مخيمات النزوح بمحافظتي عدن ولحج .

موضحا أن توزيع هذه الحقيبة للنازحات ما هو إلا أقل ما يمكن أن يقدم للنازحات للتخفيف من معاناتهن وبما يلبي الاحتياجات الأساسية الخاصة للنساء في مخيمات النزوح.

آملا أن تعود الأسر النازحة بأمان وسلام إلى مناطقهم الأصلية في محافظة أبين وان توفر لهم كل الاحتياجات الأساسية والضرورية .

منوها بما قامت به الجمعية خلال الفترة الماضية في محافظة لحج من تقديم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الأولية للنازحات من خلال العيادات المتنقلة التي تساهم في خفض معدل وفيات الأمهات.